

قواعد السياسة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة | د. فهد بن صالح

الجلان

فهد العجلان

الحمد لله رب العالمين الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظم سلطانه واصلى واسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين ثم اما بعد فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته حيا الله الاخوة والاخوات جميعا - 00:00:00
وسائل الله ان ينفعنا واياكم بالعلم وينفع بنا اه حدثينا اه في هذا اللقاء سيكون عن قواعد السياسة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة.
ولعلنا اه نستحضر ما ذكرناه سابقاً في مفهوم السياسة الشرعية - 00:00:16

اه وان مفهوم السياسة الشرعية يقوم على ثلاثة اركان اساسية اه باي عبارة صيغة اه صيغة هذا التعريف وهو تصرف الحكم في الشأن العام آآ فيما يحقق المصلحة آآ فيما لا نص فيه. فهو تصرف مصلحي في شأن عام لا يعارض النص. وذكرنا ان - 00:00:33
زوايا النظر الى السياسة الشرعية تتفاوت وتختلف عند المعاصرین. بين من بين من ينظر اليها على انها آآ نظام سياسي او على انها علم آآ مستقل في السياسة الشرعية او على انها آآ بمعنى الاستصلاح والمصلحة العامة وركزنا على اهمية - 00:00:54
نظر اليها على اعتبارها الية نظر واجتهاد آآ في آآ النصوص لها اثر في آآ الحكم وان النظرة الرابعة ان النظرة الرابعة هذا هو النظر المؤثر لانه آآ يشمر اختلافا في الحكم قد يجعل - 00:01:14

السياسة الشرعية لا يقتصر فقط على تصرفات الحاكم بل يشمل حتى آآآآ تصرفات آآآآ من له ولادة خاصة او الاجتهادات في الشأن العام
وله كانت مـ: آآآآ المحتهدب: وـالعلماء 00:01:55

هذا النظر وهذا الاجتهاد المسمى بالسياسة الشرعية والذي له اثر في الاحكام يقوم على عدة قواعد. يقوم على عدة قواعد. سنتحدث في هذا في هذا اللقاء عن القواعد التي اه تعتمدتها السياسة الشرعية و تستند اليها عندما اه تؤثر - 00:02:07 عندما نقول هذه السياسة الشرعية فعلى ماذا هي تعتمد و تقوم تكون هي هي مستندتها آآ في تفاصيل واحد الواقع وقائع. ممكن ان نحددها في عدة قواعد القاعدة الاولى اه قاعدة اه تقييد المباحث. تقييد المباحث. القاعدة اه الفقهية السياسية المؤثرة في النظر السياسي الفقه - 00:02:27

هي قاعدة تقييد المباح. والمقصود بتقييد المباح هو ترجيح احد الطرفين المباح لأسباب مشروعة ومؤقتة على سبيل الالزام او الندب. فالماح له طرفاً اه فيأتي تقييد المباح ليلزم - 00:02:55

بأحد الطرفين اما يلزمه بمعنى يمنعه واما يلزمه بمعنى يفرضه. فالتقيد التقييد المباح قد يكون على سبيل الزام او على سبيل او على سبيل اه المنع اه تقييد مباح من قواعد الفقهية المعترفة والشهيرة ولها اثر كبير جدا في سياسة الناس وتحقيق اه مصالحهم.

اول اه جزئية اه - 00:03:12

لابد ان نعرضها هنا اه وهي اه وهو اشكال قد يرد على ذهن اي اه مستمع اه او شخص يعني اه ينظر ويسمع هذه القاعدة وهو وهو
هل تقييد المباح هو من تحريم احل الله - 00:03:37
عندما نقول التقييد المباح. المباح حله الله فكيف اه نجيزه لاحد ان يقييد ما احله الله الحقيقة ان ان هذا ليس ليس صحيح. ليس

ليس لتنقييد المباح علاقة بتحريم ما احل الله - 00:03:55

وآآ من الغلط ان آآ يجعل مثل هذه القاعدة او بعد تطبيقاتها ولو كانت خاطئة اذا كانت آآ المساحة المعتبرة في هذه القاعدة من خطأ ان يقال هذا من اباحتها ما - 00:04:12

اه امي تحريم ما احل الله. فتحريم ما احل الله ان يأتي شخص الى ما اباحه الله في حرمته آآ بلا سبب او يحرمه آآ دائم او يحرمه بما يخالف اصل اصل الشارع. اما هذه القاعدة فهي - 00:04:28

بمصلحة او بضرورة او بحاجة في قضية جزئية. فهي اولا تستند الى اصول شرعية فهي تستند الى اصول شرعية. فهذه القاعدة ليست قاعدة اه عقلية او ذهنية. لا بل هي تعتمد على اصول شرعية لها ما يدل - 00:04:44

على صحتها. فهي جزء من الشرع وجزء آآ مما اباحه الله فهذا النظر هو اجتهاد معتبر داخل آآ الدائرة المعتبرة شرعا، فلا يقال ان هذا من آآ تحريم ما احل الله. الامر الثاني - 00:05:04

انه يتعلق بحالة جزئية وليس بتحريم كلي للمباح. وهذه الجزئية الحالة ايضا مؤقتة ولا تعارض الاصل. ولا تعارض الاصل. فهي جزئية لا لا يحرم المباح دائم او مؤقتة آآ ليحرموا في فترة محددة. والامر الثالث انها لا تعارض اصل الاباحة - 00:05:20

يعني اه هذى الصورة قد تدخل في عموم الاباحة آآ اذا لم نراعي اي متغيرات. لكن اذا راعينا متغيرات سنجد هذه الصورة ليست داخلة في صورة الاباحة فلا تحصل و المعارضة بينها وبين اصل اباحتها. وذكرنا قاعدة وسنبعينها في التطبيقات - 00:05:45

ان من شرطها الا ترجع على الاصل بالنقض من شرط هذا القاعدة الا ترجع الاصل بالنقض بمعنى لا يقييد تقييدها نقض اصل الرباح. وسنوضحه بالمثال آآ هذى القاعدة قلنا انها شواهد او وادلة او شرعية ما هي هذه الادلة؟ من ادلتها في القرآن ما جاء من النصوص الدالة - 00:06:05

على تقييد استخدام المباح بعدم الضرر تقييد استخدام مباح بعدم الضرر. سنجد في ايات القرآن هناك جملة من الاحكام يأتي ربنا آآ فيقييد هذا التصرف المباح بان لا يكون عليه ظرر - 00:06:32

بمعنى هو مباح لكن لا يحصل فيه ظرر. لا يحصل فيه استغلال وهذا هو بالضبط قاعدة تقييد المباح انه مباح لكن حصل في جانب معين ضرر او استغلال او مصلحة معينة - 00:06:46

فاستثنى. من ذلك قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا فحق الزوج ان يمسك زوجته المطلقة طلاقا رجعوا هذا حق مباح له فيسوى له في خلال العدة ان يرجع زوجته. وهذا حق مباح له - 00:07:02

لكن لا يجوز له ان يمسك هذا الحق المباح اعتداء وضرر بالمرأة فيمنع من هذا الامر. يمنع من الامساك الذي فيه ضرر للمرأة واعتداء عليها. ولو كانت الاصل مباح لكن هذا المباح قيده الشارع بان - 00:07:20

لا لا تستعملوا استعمالا يحصلوا فيه ظرر للمرأة. ايضا قال تعالى آآ يوصى آآ او دين يوصى بها من بعد وصية يوصى بها او دين غير مضار الوصية او مشروعة للميت ان يوصي للحي او الانسان ان يوصي بعد موته بوصية لكن بشرط الا - 00:07:37

يكون فيها مضار مضارة فهي آآ مباحة له لكن بلا ضرر. ايضا قيد الله سبحانه وتعالى تناول اطعمة وكلوا واشربوا ولا تسرفو. ايضا تصرف المباح لا يؤدي الى الضرر. والى التجاوز. اذا - 00:08:04

قاعدة التقييد المباح في الحقيقة تدور حول هذا المعنى. معنى ان المباح واسع لكن حصل في بعض الجزئيات في زمان او مكان ضرر فيقيد لاجل تحقيق هذه هذه المصلحة ايضا من الادلة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم - 00:08:21

ان النبي صلى الله عليه وسلم قيد المباح في عدة وقائع. لذلك نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن ادخار الاضاحي لحوم الاضاحي. فهنا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح - 00:08:39

الصحابة عن ادخار الاضاحي فوق ثلاث ففيجب عليهم ان يكون اقتصارهم في الاكل على ثلاثة ايام. بعدها الثلاث يجب ان يتصدق ولا يجوز له ان يدخل اللحوم ثلاثة ايام - 00:08:52

لم؟ لانه آآ قد آآ حضرت حضرت فقراء المسلمين فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يتصدقوا عنه. بعد ذلك قال لهم النبي

صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من اجل الدافة فكلوا وتصدقوا وادخروا - 00:09:08

ونسخ هذا الحكم فلا يجب على المسلم ان يتصدق بلحوم الاضاحي آآ في ثلاثة ايام بل ان يدخل بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قيد تصرفهم في الاكل من الاضاحي وهو تصرف مباح قيده بثلاثة ايام - 00:09:24

وهذا اخذ منه علماء قاعدة انه يصوغ تقييد المباح اذا آآ كان بمثل هذا اه المعنى اه ولو كان الحكم منسوحا لكن اذا حصلت مثل هذه الواقعة فيصوغ مثل - 00:09:42

هذا تصرف اه لاحظوا انه تصرف في حالة استثنائية ضرورية يعني ليس الحكم منع منع من اه الاكل مثلا او منع من استخدام اللحوم لا يصوغ تقييد الناس في في طعامهم وشرابهم. لكن صورة المنع هنا ليس من مطلق استخدام من مطلق - 00:09:58

الاكل والشرب. انما قيدهم في لحظة معينة. اناس فقراء في في شدة وجوع وفقر اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يحصل تكافل بين المسلمين في هذا الوقت فنهاهم عنه. هل يصوغ - 00:10:20

الاجتهاد في عصرنا مثل هذه الصورة؟ نقول نعم اذا وجدت مثل هذه الصورة اذا وجد مثل هذه الصورة بمعنى لو وجد في بلد او مدينة او قرية حصل فقر وشدة وجوع على الناس فاراد الحاكم - 00:10:36

المصلح العادل ان يمنع آآ يعني آآ تصرف الناس من الاضاحي خلال فترة معينة اذا تحققت مثل هذه الشروط فلا اشكال لكن تتحققها قد لا يكون يعني متيسرا. فهذه صورة ظيفة اذا تحقق اذا تحقق مثلها ساغ هذا الاجتهاد. وهنا اشكالية ان بعض الناس - 00:10:53

خذوا مثل هذه الصور سيخرق الاحكام والوصول كلها بناء على استدلال لم يحسن تحديد مناطه. اذا هذى صورة ظيفة من من تقييد مصلحي اه معين اذا وجد مثل هذا الحكم ساغ مثل هذا الامر. ايضا من - 00:11:16

التقييد المباح في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى النسبع وهي آآ يعني منطقة قريبة من المدينة لخير المسلمين فهي منطقة جعلها خاصة بخير المسلمين لا يسوغ لأحد ان اه يستفيد منها او يدخل اه يعني ابله او نحوه - 00:11:33

الى هذه المنطقة لأنها حمى الخيل المسلمين. فهذا التصرف في المباح. فهذه منطقة مباحة اه يعني الاصل انها لعموم المسلمين لكن قيدها النبي صلى الله عليه وسلم للمصلحة وللحاجة لعموم المسلمين - 00:11:51

ايضا من الأدلة سياسة الخلفاء الراشدين. وقد سبق ذكر نماذج عدة آآ من آآ سياسة الخلفاء في التقييد المباح. من ذلك ان عمر رضي الله عنه ايضا قيد المباح آآ فحمى آآ كما حمى النبي صلى الله عليه وسلم لأجل وخييل المسلمين ان لا آآ يرعى فيها الا اجل الصدقة - 00:12:11

آآ وهذا آآ يعني اثر آآ في غاية الجمال والروعه آآ يتعلق بالاجتهاد المصلحي العمري في هذه القضية. ان عمر حمى اه بغض الاراضي لخير المسلمين وابلهم لكن جاء فيها اه حديث جميل جدا لعلي اقرأه لاهميته - 00:12:31

عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا. فقال له يا هني اظمن جناحك عن المسلمين هذا هذا المولى هو المسؤول عن هذا الحمى. فانظروا الى وصية الخليفة الراشد عن هذا المسؤول آآ الذي سيتولى ابعاد آآ - 00:12:55

ناس عن هذا الحمى. فقال يا هني اظمن جناحك عن المسلمين ارفق بهم واتق دعوة المظلوم. فان دعوة المظلوم مستجابة وادخل رب الصريمة ورب الغنيمة الذي عنده غنم يسير ادخل ادخلهم اذا اضطروا واحتاجوا والحوا عليك ادخلهم في المرعى - 00:13:16

وابا ي وي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان الذين هم من اثرياء المسلمين. فانهما ان تهلك ماشيتهما فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعا الى نخل وزرع وان رب السليم رب الغنيمة انتهك ماشيته يأتيه ببنيه فيقول يا امير المؤمنين افتراركم انا لا ابى لك - 00:13:35

والكلأ ايسر علي من الذهب والفضة فيقول الاثرياء امنعهم لانهم لو افترضنا تضرروا فعندهم ما يغنيهم اما هذا الفقير لو تضرر وهلكت ماشيته فسيأتيه وساعوضه بالذهب والفضة. وهذا اشق علي واكثر ظررا على اه يعني بيت مال المسلمين. ثم قال - 00:13:59

وایم الله انهم ليرون اني قد ظلمتهم انها لبلادهم فقاتلوا عليها في الجاهلية واسلموا عليها في الاسلام. والذي نفسي بيده لولا المال الذي احمل عليه في سبيل الله ما حميت - 00:14:21

عليهم من بلالهم شبرا. فهو مع ظهور اجتهاد المصلحي وانه لا يجتهد لمصلحته الخاصة بل نفع المسلمين كان يحذر من دعوة المظلوم. يتفهم بعض من يرى انه قد ظلمه ويبين لماذا يقول هذا الامر - 00:14:35

هذى الحقيقة نموذج عظيم من سياسة هذا الخليفة الراشد رضي الله عنه. كيف دعا هذا الوالي او هذا المسؤول الى الرفق بالناس وكيف جعل هذا القرار المصلحي آآ فيه قدر من المرونة آآ حتى لا يحصل به ظرر على الناس - 00:14:56

فلا يتلزم طرد العمل به حتى لو حصل ضرر واياضا فيه آآ شفقة الوالي والامام وحرصه على على على رعيته آآ يعني حتى لو حصل عليهم فهو المسؤول اه مسؤول عنهم واياضا تلمس العذر حتى لمن اه يعني اه خالف او اساء في اه - 00:15:14

في في اجتهادي مع ظهوري رضي الله عنه هذا اثر جميل آآ ومؤثر جدا والطريف ابني آآ في تلك وانا اعد لهذا ما دورته اه وضعها حتى نقرأها صاحف اني قرأت آآ للفقهي الشافعي الكبير المزنی رحمة الله انه ذكر بعد هذا الاثر آآ تعليقا يعبر عن اعجاب - 00:15:40 دهشتني بهذا النص. فقال رحمة الله هذا والله هذا الكلام النقى الذي من سمعه يظن انه يقدر عليه. واذا اراده اعوزه ويقول هذا بهذه البلاغة والفصاحة التي تظنها سهلة - 00:16:06

لكنها هي من كما يقال من السهل الممتنع. اه فرضي الله عن اه الخليفة وارضاه ايضا من الدالة على آآ هذه القاعدة ما جاء من امر بطاعة ولاة الامر بالمعروف وهذه تدل على طاعتهم في الامر المباح ايضا من الدالة - 00:16:23

اصل سد الذرائع فسد الذرائع وهو اصل شرعا وله ادلة هو قائم على منع المحرر المباح خشية من الوقوع في المحرم من الاصول انه لا يمكن اصلا لا يمكن اصلا لاي حاكم ان يدير آآ شؤون بلد - 00:16:41

بدون تقييد مباح لا يتتصور هذا. فلابد ان يقييد المباحثة يتحقق مصالح الناس يدفع عنهم الضرر. ولاجل ذلك اه حقيقة اشكل علي كثيرا ما حكاه اه الالوسي رحمة الله. من وجود خلاف بين العلماء في حكم التقييد المباح - 00:16:59

اه فذكر ان بعضهم يمنع من اه يمنع اه من هذا فهذا حقيقة مشكلة لانه لا يتتصور ان اه يحصل اه يعني لمصالح الناس بدون تقييد مباح. فلعل المقصود - 00:17:15

آآ نوع معين من آآ من هذه آآ من هذا التقييد ليس هو الذي نتحدث آآ عنه اه بعد ذلك ننتقل الى شروط التقييد. هذا التقييد المباح له شروط ليس اه مطلقا بل له شروط. الشرط الاول ان يكون المباح - 00:17:29

قابلة للتقييد ان يكون مباح وقابلة للتقييد. بمعنى لابد ان يكون هناك مصلحة عامة في في مباح يصوغ في مثل لي ان يقييد بعض اكثر مباحثات او كثير منها لا يتتصور اصلا ان تقييد. يعني بمعنى لا يتتصور وجود مصلحة عامة لجميع المسلمين - 00:17:48 ان تقييدهم عن هذا المباح. فيجب ان يكون هناك اه امكان ومصلحة حقيقة لهذا الامر. وبعض المعاصرین هنا قرون انه يجب ان لا يكون المباح منصوصا عليه. وانما يكون داخلا في عموم - 00:18:08

الاباحة. بمعنى ان المباح المنصوص لا يقييد مطلقا اما الاباحة العامة فهي التي تقييد وطبعا هدفهم بهذا منع تقييد بعض ما جاء في الشريعة كالتعدد اه في تعدد الزوجات. والحقيقة في اه فيرأي ان هذا ليس مستقىما - 00:18:26

لان اه موضوع التعدد كما سيأتي ليس اه ليس الخطأ فيه انه اه مثلا مباح منصوص عليه. ولو كان مباحا في اه جملة الاباحة او في عموم الاباحة لسابق. لا. الاشكالية في موضوع التعدد كما سيأتي انه غير قابل للتقييد. وسيحدث عنه بعد قليل - 00:18:46 اه اذا كان المباح ممكن التقييد وحصل ظرر او حرج للناس فإنه يصح اه هذا الشوط الاول الشرط الثاني ان يترتب على تناوله آآ او تركه ضرب لابد يكون في ضرر عام - 00:19:06

الثالث ان يكون مؤقتا وهو تقييد جزئي لمصلحة وحاجة معينة. الرابع ان يكون لمقصد شرعى اقوى لا يعارض لما هو اقوى منه فهذا الاجتهاد يجب ان يكون اه لا يعارض بمقصد اقوى منه. فقد سوغ التقييد لكن يترتب عليه ضرر اكثرا فلا يكون هذا الاجتهاد - 00:19:24

اه معتبرا. هذه قاعدة اخوانى واخواتي لها تطبيقات كثيرة اه ممكن اه توظيفها في مسائل عدة اه حتى ولو حصل فيها اه خطأ اي قاعدة ممكن ان يقع فيها خطأ لكن المهم ان تكون في حدود الاعتبار - 00:19:46

لهذه القاعدة وليس اه يعني شاطحا ويعيدها عن عن مجالها. اه تطبيقاتها كثيرة اه غالب ما في الانظمة اه الحياتية اه هو من قبيل تقدير المباحثة المعاصرة اه فيها انظمة تفصيلية في تقدير حركة الناس وبيعهم - 00:20:06

وتعليمهما اكثرا هنا هو من قبيل تقدير المباحثة ولا اشكال غالبا فيه لانه من باب تقدير المباحثة لما فيه مصلحة عامة. من التطبيقات منع تعدد الزوجات. منع تعدد الزوجات وهذا اه يعني - 00:20:26

عدد من المعاصرین على انه من التقدير المباحثة اه فهم يقولون ان التعدد في الاصل مشروع لا ينافون لا يخالفون في هذا اه لان من بعضهم يرفض اصل حكم هؤلاء يعني بعيدين اساسا عن اه النظر الفقهي لكن هؤلاء لا يقولون انه غير مشروع - 00:20:47
بل يقول لنا مشروع يعني تزوج النبي وسلم واصحابه وله مصالح. لكنهم يقولون في عصرنا نظرا لكثرة المفاسد في سوء تقييم نظاما فيكون من باب تقدير التقدير المباحثة. والحق ان هذا خطأ. وانه ليس من التقدير المباحثة. لم؟ لان من شرط التقدير المباحثة ان لا يرجع على الاصل بالنقض - 00:21:07

ان لا يرجع الاصل بالنقض وكل ما يذكرون من مفاسد ترجع الاصل بالنقض فعندما يقولون حصل مفاسد في التعدد. ما هي هذه المفاسد؟ يقولون مثلا ان في ظلم على المرأة - 00:21:30

هذا الظلم الذي تتحدثون عنه سواء قيل انه متعلق باصل حكم او يقع بطبيعة يعني يقع تبعا اه اه عند كثير من الناس فهو موجود في اصل الحكم النبي الشريعة لما شرعت التعدد - 00:21:44

آآ ما الذي تغير آآ في التعدد في هذا الزمان عن زمن النبي صلى الله عليه وسلم؟ او اذا ذكروا انهم آآ آآ المرأة او يشتت الاولاد او او نحو هذه المفاسد هي مفاسد ترجع على الاصل بالنقض. لان ذات المفاسد التي يردعونها - 00:22:02

كانت موجودة في اصل الاباحة ولم تلتفت لها الشريعة. لماذا لم تلتفت لها؟ لوجود مصالح اعظم وبناء عليه في الحقيقة هذا التقدير يتعلق تحريم ما احل الله. فلا يصوغ هذا الامر وليس اه يعني مشروعه وليس هناك متغير مؤثر - 00:22:22
يعني ليس هناك متغير مؤثر في الحكم. نعم نعم متى يكون هناك متغير في الحكم؟ لو افترضنا ان قرية ما او عائلة ما او جماعة ما محصورة كثرا عندم التعدد وكثير ظلمهم فيه - 00:22:43

بمعنى ان مثلا تزوج منهم عشرين اه ثالثين شخصا مثلا وكلهم ظلموا زوجاتهم مثلا فرطوا في حقوقهم وحصل اليهم مظالم فاراد حاكم عادل في بلد في في منطقة ما ان يمنع هؤلاء الجماعة الضيقة - 00:22:58

عن التعدد حتى آآ يتتأكد الله انهم يحققوا حق الله في هذا الموضوع نعم فيها مثل هذه الصورة ضيقة التي يمنع لاجل تحقيق مصلحة يعني يتقبل ويتفهم ان يقال هذا بالتقدير المباحثة. اما ان امنع من جميع الناس - 00:23:17

واقول لغبة المفاسد فهو في الحقيقة من باب تحريم ما احل الله يعني تجاوز لما شرع الله الى سبأ وما يذكر من اسباب هي اسباب اما متعلقة باصل حكم او اسباب متوهمة فهذا مثل هذا الاجتهاد لا يكون اجتهادا - 00:23:37

اه اسأع بعد ذلك ننتقل الى القاعدة الثانية من القواعد السياسية القواعد السياسية الشرعية المؤثرة وهي قاعدة رفع الحاكم للخلاف الحاكم للخلاف وهذه قاعدة فقهية ومصلحية عظيمة جدا لانها اه تقطع اه مسارا لادارة الخلافة - 00:23:58

بين الناس فهو في الحقيقة قاعدة رفع الحاكم للخلاف ليس مزية او خاصية يمتاز بها الحاكم. وانما هي مصلحة وحاجة ملحة للناس حتى يمكن ادارة اه مصالحهم لانه لا يمكن ادارتها الا من خلاف لا من خلال اه رفع - 00:24:21

بخلاف بعض هذه المسائل. هذه القاعدة تتعلق بالشؤون القضائية التي فيها فصل بين خصومات سيأتي حكم القاضي يرفع الخلاف الموجود لانه لابد ان يحكم القاضي بأمر وهذا الامر اذا كان فيه خلافا - 00:24:42

فلا يمكن ان يقول احد المتخالفين انا مع القول الاول والآخر يقول انا مع القول الثاني هنا لن ستضيق حقوق الناس. فسيكون حكم الحاكم هو الجسم بينهم ورافع لمحل الخلاف. وايضا الاحكام السلطانية العامة - 00:24:59

اما المحققة لمصلحة الناس التي هي ايضا مثل الاحكام القضائية ترفع الخلاف اه رفع الخلاف متعلق بمساحة معينة من الاحكام. ما هي هذه المساحة آآ آآ الاحكام الشرعية نستطيع ان نقول هي على ثلاث آآ درجات. على ثلاث درجات - 00:25:15

الدرجة الاولى الاحكام القطعية والضرورية المجمع عليها. على تفاوت بينها الاحكام الظرورية او القطعية او المجمع عليها هذى ليست داخلة في حكم الحكم يرفع الخلاف. لـما؟ لـانه يجب على الجميع ان يتلزم بهذه - [00:25:36](#)

الاحكام. فلا يتصور في مثلا تحريم الزنا او تحريم الخمر او فيما دون ذلك من اه الاحكام المتفق عليها والتي جاءت فيها نصوص قطعية لا يتصور فيها ان يرفع نص شرعى او يرفع حكم شرعى آلاي اجتهاد - [00:25:54](#)

بل الناس كلهم تبع لحكم الشريعة فهذه ليست داخلة في القاعدة. ايضا هناك مسائل شرعية هي اقل درجة من هذه الدرجة وهي المسائل التي فيها نص لا معارض له والتي يسمى بها الفقهاء - [00:26:10](#)

آلا المسائل غير السائفة او الخلاف غير السائغ غير المعتبر. حتى لو كان في خلاف ضعيف وشاذ لكنه غير معتبر وسبب عدم اعتباره وجود اه دلائل ظاهرة لا معارضة لها. ايضا هذا هذا ليس ليس داخلا في هذه القاعدة. لم؟ لـانه لا يصوغ اصل اتباع هذه المسائل. فضلا عن - [00:26:25](#)

ان يرفع الخلاف بسببها. يعني هذه المسائل لا يسوغ لـاحد الناس ان يعملوا بها في صلاتهم او في زكاتهم او في صيامهم او في شؤون حياتهم فكيف ان يرفع بها الخلافة؟ واما المساحة التي فيها رفع الخلاف فهي المسائل التي وقع - [00:26:45](#)

فيها خلاف سائغ الخلاف السائق هو الدرجة التي يرفع فيها الخلاف رفع الخلاف يتصور في حالتين او في معنيين. المعنى الاول لمنع فساد او لتحقيق مصلحة. لمنع فساد او لتحقيق مصلحة. منع فساد لو ترتب على خلاف فقهى - [00:27:01](#)

آلا مفسدة وضرر وافتراء فـانه يصوغ ان يكتفى باحد القولين ويترك القول الآخر. دفعا لهذا الافتراق والاختلاف والتنازع والفتنة. وقد ذكرنا في قاعدة آلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم لـولا ان قومك حديث وعهد بـجاهلية - [00:27:25](#)

ان من تطبيقاتها الصحيحة ان آلا يعني آلا يحرض على اجتماع الكلمة وتأليف الصف وتقريب القلوب بين الناس اه ولو بـترك ما هو افضل. يعني حتى لو كنت ارى قولي هو الافضل لكن اترکه لهـى المصلحة التي هي اعظم عند الله وارفع قدرـا عند الشريعة من العمل - [00:27:44](#)

مجرد قول آلا واحد وهذا طبعا سيـكون حالة استثنائية يعني زمان او مكان او ظرف معين حصل خلاف بين المسلمين حصل اختلاف وتنـازع فلا يسـوغ ان الشخص يتمـسك برأي الـاجـتـهـاد ولو حـصل هـذا اختـلالـ. ليس هـذا من العـقـلـ ولا من الحـكـمةـ ولا ايـضاـ موافـقةـ للـشـرـعـ. مثـلاـ مثـلاـ لو حـصلـ خـلـافـ فيـ مـسـأـلةـ اـجـتـهـادـيـ مـثـلاـ - [00:28:07](#)

اه المسائل الـصلةـ فـهـنـاكـ مـسـائـلـ فـيـ آـلاـ الجـهـرـ بالـصـلـاةـ خـلـافـيـةـ مـعـروـفـةـ مـثـلاـ حـكـمـ الجـهـرـ بـالـبـسـمـلـةـ فـبـعـضـ فـقـهـاءـ يـرـىـ آـلاـ مـشـرـوـعـيـةـ آـلاـ

الـجـهـرـ بـالـمـسـأـلةـ بـسـ بـالـمـسـأـلةـ انـ يـقـولـ يـقـولـ القـارـئـ بـسـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ الـحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ - [00:28:30](#)

وبـعـضـهـ يـرـىـ كـراـهـيـةـ هـذـاـ وـبـعـضـهـ يـرـىـ الـابـاحـةـ فـالـاـصـلـ فـالـاـصـلـ انـ هـذـيـ مـسـأـلةـ سـائـفـةـ. بـمـعـنـىـ كـلـ شـخـصـ يـتـعـبـدـ بـمـذـهـبـهـ. فـلـوـ جـهـرـ مـرـةـ اوـ تـرـكـ اوـ التـزـمـ بـايـ مـدىـ فـهـوـ مـاـ هـوـ اـجـتـهـادـ؟ـ آـلاـ سـعـيـ - [00:28:50](#)

لكـنـ لـوـ حـصـلـ تـنـازـعـ وـارـبـاـكـ لـلـنـاسـ وـاـخـتـلـافـ بـيـنـهـمـ وـاـحـدـهـمـ يـبـدـعـ الـاـخـرـ اوـ يـضـللـهـ اوـ يـخـشـىـ عـلـىـ بـطـلـانـ منـ صـلـاتـهـ فـاـنـ مـنـ فـاـنـ مـنـ

الـحـكـمـةـ انـ يـرـفـعـ وـيـمـنـعـ اـحـدـ اـنـ يـمـنـعـ الـخـلـافـ فـيـهـ اوـ يـلـتـزمـ بـقـولـ وـاحـدـ هـوـ هـوـ يـعـنـىـ مـثـلاـ - [00:29:09](#)

مـذـهـبـ اـهـ الـبـلـدـ وـالـمـفـتـىـ بـهـ وـلـاـ يـعـنـىـ يـثـارـ عـنـ النـاسـ مـاـ يـفـتـنـهـمـ اوـ يـسـبـبـواـ الـاـفـتـرـاقـ وـيـكـوـنـ هـدـفـ الـاـنـسـانـ هـوـ جـمـعـ الـقـلـوبـ آـلاـ يـعـنـىـ الـاـبـتـعـادـ عـنـ مـاـ يـثـيـرـ الـفـتـنـةـ فـهـذـاـ لـاـ شـكـ اـنـهـ آـلاـ مـسـلـكـ شـرـعـيـ وـشـرـعـيـ صـحـيـحـ معـ دـمـ تـعـرـضـ الـجـانـبـ الـعـلـمـيـ يـعـنـىـ حـكـمـ الـمـسـأـلةـ عـلـمـياـ سـيـبـقـ وـيـؤـلـفـ وـيـكـتـبـ فـيـهـ - [00:29:29](#)

لـكـنـ نـتـحـدـثـ عـنـ جـانـبـ جـانـبـ مـعـيـنـ. اـذـاـ يـدـفـعـ فـسـادـ وـهـوـ طـرـيقـ مـنـ طـرـقـ رـفـعـ الـخـلـافـ. اـحـيـاـنـاـ لـيـسـ اـهـ مـنـ بـاـبـ اـهـ

دـفـعـ فـسـادـ وـاـنـمـاـ مـنـ بـاـبـ اـهـ يـعـنـىـ تـحـقـيقـ مـصـلـحـةـ يـعـنـىـ اـهـ الـالـزـامـ بـاـحـدـ القـوـلـينـ لـاـجـلـ اـهـ - [00:29:54](#)

اه مـصـلـحـةـ يـعـنـىـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ الـاـوـلـىـ نـحـنـ مـنـعـنـاـ بـعـضـ الـاـقـوـالـ نـحـنـ هـنـاـ سـنـلـزـ بـاـقـوـالـ وـهـذـاـ مـثـلـ الـاـحـكـامـ الـقـضـائـيـةـ فـيـ الـاـحـكـامـ

الـقـضـائـيـةـ سـيـلـتـزـمـ فـيـهـ الـقـاضـيـ فـيـ مـسـائـلـ كـثـيرـةـ بـاـحـدـ الـقـوـالـ - [00:30:14](#)

فـلـاـ اـشـكـالـ فـيـ ذـلـكـ وـيـكـوـنـ حـكـمـهـ رـافـعـ الـخـلـافـ فـاـذـاـ اـخـتـلـفـ زـوـجـانـ مـثـلاـ عـنـ الـقـاضـيـ فـهـنـاكـ مـسـاحـةـ كـبـيرـةـ جـداـ بـيـنـ الـفـقـهـاءـ فـيـ آـلاـ حـكـامـ

الزواج فياخذ فيكون الحكم القاضي فيها رافعا لمحل النزاع. اذا من خلال ما - 00:30:29

سبق نستطيع ان نقول حدود الالزام الذي يرفع الخلاف هو في المسائل السائغة وليس في غيرها المتعلقة بالشأن العام اما اه ما يتعلق بشأن الخاص فليس لها لها علاقة. وان هناك وان يكون هناك مصلحة شرعية في رفع الخلاف - 00:30:49

ويكون في الجانب العلمي اما الجانب العلمي الاعتقادي لا مصلحة في في فرضه انا قد اختار القول الآخر واري انه هو الصواب واكتب واستدل له. فليس هناك مصلحة ان يفرض على الناس اعتقادات لان الاعتقادات لا تفرض - 00:31:08

في المجال السائغ بمثل هذا المصلحة تتعلق بالجانب العلمي هو الذي يحتاجونه الناس وهو الذي يكون الحكم رافعا آآ الخلاف ويكون بناء على اجتهاد اه من مؤهل له صلاحية. فلابد ان يكون هذا من له صلاحية. فالحاكمون له صلاحية في مثل هذا الالزام. وهذه القاعدة ليست مختصة حتى - 00:31:26

بالحاكم. هي قاعدة مصلحية مهمة كما ذكرنا انها ليست مزية وانما هي مصلحة مهمة. فهذه قاعدة ممكن ان ان تعمل وان يستفاد منها حتى في الاقليات عند الاقليات المسلمة مثلا في بلاد غير اسلامية - 00:31:49

هناك لا وجود لحاكم مسلم يقال انه يجب له الطاعة ويرفع ويرفع عنده الخلاف لكن ممكن توظيف مثل هذى قاعدة هناك بان اه يتفق المسلمين في تلك البلدة وفي تلك المنطقة على مؤسسة او مركز او مسجد او باي - 00:32:07

اما يريدون بحث انهم يشعرون ان هذا هذه هذا القرار الذي يصدر من هذه المؤسسة هو رافع لخلافه. وهذا امر ملح بل يعني آآ تركه في بعض الاماكن يسبب اشكالا كبيرة. خذوا مثلا آآ حكم دخول - 00:32:27

رمضان والحكم بصيام الناس وفطتهم. فمن المؤسف ان تجد بعض المسلمين وهم اقلية واعدادهم محصورة في بعض المناطق يتفاوتون في في الصيام والفطر فيراهم آآ عموم غير المسلمين آآ احدهم يصوم السبت - 00:32:48

واحد يصوم احد ويختلفون حتى في ايام العيد. وهذا يخالف اولا قاعدة الشريعة في ان ان الفطر واحد والعيد واحد حتى قال بعض العلماء ان جميع المسلمين في كل مكان - 00:33:08

يفطرون نظرا لمراجعة هذا هذا المقصود. الامر الثاني انه فيه اه اضرار بالاسلام وتشويه وتنفير لعموم الناس من الناس يفترقون ويتنازعون في مثل هذه القضية فهذه قضية تحل بسهولة اذا طبقت مثل قاعدة رفع الخلاف - 00:33:23

لكنها تحتاج الى يعني عقل وحكمة يتفهم مثل هذه الدوافع اه هذه القاعدة يعني قاعدة رفع الخلاف اه يحصل بطبيعة الحال فيها اه اخطاء وتوظف في غير مسارها الفقهى الطبيعي فيتجاوز فيها اناس الى مسارات غير غير مشروعة - 00:33:41

ومن اه من اه وهذا تجاوز اه تجاوز قديم ليس فقط في عصرنا بل هذا تجاوز قديم. ومن ابتلي بهذا التجاوز اه وحصل عليه ضرر بسبب هذا التجاوز - 00:34:07

وبسبب كتب كلاما كثيرا ومفصلا فيه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فالشيخ رحمه الله تعرض خصومة خصومة من قضاة عصره وتعرض بسببها الى سجن وابتلاء وكان من مستنداتهم عليه انهم يرون قولهم لازم لانهم اه - 00:34:21

قضاة وحكم يرفع الخلاف ويجب عليه ان يطيعهم يعني ناقش الشيخ بسبب هذا هذه المسألة نقاشا طويلا في عدة موضع من كتبه كما في الجزء الاخير من مجموع الفتاوى وفي - 00:34:42

التسعينية وفي غيرها اه فقد مادة اه عظيمة نظرا لانه ابتلي بها فكان له عناية عناية بها. فانتقدتهم اه انتقادات كثيرة نستطيع ان نلخص آآ مجمل انتقادات ابن تيمية على علماء عصره في استعمال هذه القاعدة في خمسة - 00:34:56

اخطا اساسية. خمسة اخطاء اخطاء اساسية وقعوا فيها. الخطأ الاول مخالفتهم للدليل وهم يقول لهم يطالبوننا او يطالعونا اه بفرض آآ الحكم ورفع الخلاف وهم اصلا يخالفوا يعني مطالبتهم مخالفة للدليل - 00:35:15

فاصل المخالفة اصل المطالبة عندهم فيها مخالفة للشرع فيقول اولا اه قبل ان تطبقوا هذه القاعدة اطبوا قولكم لا يكون مخالف للشرع الامر الثاني انهم ضيقوا مجال الاجتهاد حتى المساحة التي قابلة للاجتهاد فرضوا فيها - 00:35:35

ما لا يصوغ ويقول مساحة اجتهاد يجب ان تبقى واسعة لانها محققة للمصلحة ولا يعني ان هناك رفع خلاف ان يصوغ رفع كل خلاف.

وانما يصوغ في حال وجود مصلحة - 00:35:53

ايضا انه قال انه اعطوا لحكمهم مزية بذاته فيقول اصبح مجرد حكمهم له حجة وبرهان بذاته. فيقول الحجة والبرهان متعلقة بالدليل هذا الحكم فقط يتحقق مصلحة في وقت معين لكن لا يعني انه هو الصواب الا بالادلة والبراهين - 00:36:05

ايضا يتحدث انهم عاقبوا الشخص قبل اقامة الحجة عليه. وان الواجب اولا اقامة الشرع وتوضيح الدلائل قبل العقوبة ايضا انتقدتهم
بان لديهم قصور اساسا في التأهيل الشرعي الذي يؤهلهم الى - 00:36:23

اه الحديث في مثل هذه الموضوعات. هذه خمسة اصول من انتقادات الشيخ على هذه اه على هذه التجاوزات التي حصلت في
عصره. ويعني له بحث طويل في هذا المجال - 00:36:36

بعد ذلك ننتقل اه الى القاعدة الثالثة من قواعد السياسة الشرعية المهمة وهي قاعدة تصرف الحاكم منوط بالمصلحة. تصرف الحاكم
بنوط بالمصلحة وهذي قاعدة متفق عليها بين العلماء ان تصرف كل من له ولایة فهو منوط بالمصلحة - 00:36:51
الحاكم او القاضي او الاب على اولاده الصغار او ولی الصغير والسفیه والمجنون كل صاحب ولایة فتصرفة منوط بالمسرح وهذی
قاعدة يعني متقدمة نص عليها الشافعی فقال منزلة الامام من رعیة - 00:37:15

منزلة الولي من اليتيم اخذ العلماء من احكام الولي على اليتيم في حجره كاحكام الامام من حيث وجوب مراعاة المصالح. هذه
القاعدة اخوانی واخواتی اه قد دل عليها اه اصول شرعیة كثیرة. اه - 00:37:34

منها الاصل اول ما جاء في حكم اليتامي كما سبق فقد الحق العلماء آآ الولاية العامة بان احكامها آآ فيما يتعلق بوجوب العناية بالاصل
تصلح حکم الوالی آآ على اليتيم. فقال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن. ولن تختلف - 00:37:57
في اخوانکم والله يعلم المفسد من المصح. فالاب الذي عنده آآ فالذی له ولایة على يتيم قد مات آآ ابوه فولي اليتيم
هذا اه يجب ان يبذل الاصلاح له والاحسن - 00:38:21

وكذلك الوالی على المسلمين يجب ان يبذل من باب اولى لان آآ اذا كان ولایة الشخص على يتيم واحد يجب فيه يجب ان يبذل
الاصلاح واذا كان ولایته على عموم المسلمين وفيهم الكثير من اليتامي وغيرهم فلا شك من باب آآ اولى - 00:38:38

ونلحظ هنا ان المصلحة هنا المقصود بها الاصلاح وليس مطلق المصلحة فقول الفقهاء منوط بالمصلحة لا يقصدون انه ان يفعل
المصلحة لا الاصلاح بمعنى لو وجد آآ امران آآ مصلحة واصلاح منها فالواجب عليه هو الاصلاح وليس مجرد - 00:38:58

وليس مجرد اه فعل مسح وهذا تدقيق شديد في اه تتبع المصلحة قال عمر رضي الله عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة
ولي اليتيم ان احتجت اخذت منه فاذا ايسرت رددته فان استغنىت - 00:39:20

استعففت. فعمر رضي الله عنه قال فيما يتعلق بالمال قاس تصرفه بما جاء في القرآن من تصرف ولی اليتيم اه الاصل الثاني من
الاصول الدالة على اعتبار اه ان التصرف - 00:39:38

منوط بالمصلحة ما جاء من التحذير من غش الرعية. ما جاء من التحذير من غش الرعية. من ذلك ان عبید الله بن زياد قد زار
الصحابي الجليل معلق بن يسار - 00:39:54

في مرض موته فقال له معلق اني محدثك حديثا سمعته من رسول الله صلی الله عليه وسلم لو علمت ان لي حياة ما حدثتك به.
سمعت رسول الله صلی الله عليه وسلم - 00:40:04

يقول ما من عبد يسترعيه الله رعیة يوم مماته وهو غاش لرعیته الا حرم الله عليه الجنۃ. وهذا شيء وعید شديد ومن آآ لا
يقوم بالمصلحة بالاصلاح هو لم يقم بالنصائح. فيكون داخلا في آآ آآ مخالفة هذا - 00:40:14

الحديث الذي جاء فيه التحذير من غش الرأی. قال عمر رضي الله عنه الخليفة الراشد آآ مشددا على موضوع التتبع الاصلاح في
الولایة وشئون ادارة الناس قال من قلد رجلا - 00:40:33

العصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو ارظمى لله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين. لاحظ يقول عمر وهو يجد من هو
ارضى بمعنى ان الاول لم يكن سيئا او فاسدا وانما كان صالحا او نافعا لكن وجد من هو اولى منه - 00:40:49

اـ اختيـار هـذا دون هـذا يـعتبر من تـقصـيق المـصلـحة فـحـكم عـمر بـان هـذا قـد خـان اللـه وـرسـوله وـجـمـاعـة المؤـمنـين لـانـه يـعـني قـصـر في هـذـه الـامـانـة الـاـصـلـ الثـالـث ما جـاء في المـسـؤـلـيـة والـتـحـذـير من الـاـمـارـة والـوـلاـيـة فـهـنـاك نـصـوص شـرـعيـة تـؤـكـد عـلـى اـه مـسـؤـلـيـة الـوـلاـيـة والـتـحـذـير من - [00:41:09](#)

الـنـاس فيـها وـنـحـو ذـلـك هـذـا يـؤـكـد عـلـى انـه لـهـا مـسـؤـلـيـة تـقـضـي وجـب الـاـصـلـ وـالـعـنـيـة مـنـهـا لـذـلـك ما جـاء فيـ الصـحـيـحـين منـ حـدـيـث اـبـن عـمـر رـضـي اللـه عـنـهـ اـنـ النـبـي صـلـى اللـه عـلـيـهـ وـسـلـمـ قالـ كـلـكـم رـاعـ وـكـلـكـم مـسـؤـلـ عنـ رـعـيـتـهـ فـالـاـمـام رـاعـ وـمـسـئـولـ عنـ رـعـيـتـهـ. وـايـضاـ ما جـاء ايـضاـ فيـ الصـحـيـحـين منـ حـدـيـث اـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ سـمـرـةـ رـضـي اللـه عـنـهـ اـنـ رـسـول اللـه صـلـى اللـه عـلـيـهـ وـسـلـمـ - [00:41:30](#)

قـالـ يـاـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ سـمـرـةـ لـاـ تـسـأـلـ الـاـمـارـةـ فـانـكـ اـنـ اوـتـيـتـهـ عـنـ مـسـأـلـةـ وـكـلـتـ اـلـيـهـ. فـتـشـدـيدـ النـبـيـ صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ لـمـثـلـ هـذـا الصـحـابـيـ اـنـ لـاـ يـسـأـلـ اـمـارـةـ لـانـهـاـ مـسـؤـلـيـةـ تـقـضـيـ ضـرـورـةـ الـقـيـامـ - [00:41:50](#)

بـحـقـوقـهـ فـلـاـ يـنـبـغـيـ تـسـاهـلـ فـيـهـاـ. الـاـصـلـ الـرـابـعـ ماـ جـاءـ مـنـ عـمـومـ النـصـحـ اـهـ لـهـ وـرـسـولـهـ وـلـعـمـومـ الـمـؤـمـنـينـ وـلـائـمـةـ الـمـسـلـمـينـ وـخـاصـتـهـمـ. فـمـنـ النـصـحـ اـنـ يـفـعـلـ الـاـصـلـ. اـذـاـ اـخـوـانـيـ وـاخـوـاتـيـ الـكـرـامـ هـذـهـ قـاـعـدـةـ عـظـيمـةـ جـداـ. اـهـ - [00:42:04](#)

اـوـلـهـاـ اـثـرـ كـبـيرـ اـنـ آـكـلـ مـنـ لـهـ آـادـارـةـ لـايـ شـأنـ مـصـلـحـيـ عـامـ وـلـوـ كـانـ صـغـيرـاـ. لـوـ كـانـ لـهـ شـأنـ اـدـارـةـ اوـ اـدـارـةـ اـمـارـةـ اوـ اـدـارـةـ حـتـىـ اـهـ يـعـنيـ اـهـ يـتـيـمـ وـاحـدـ. اـهـ اوـ - [00:42:21](#)

هـوـ الصـغـيرـ اوـ مجـنـونـ اوـ سـفـيـهـ كـلـ مـنـ لـهـ وـلـاـيـةـ فـانـهـ يـحـبـ عـلـيـهـ اـنـ يـرـاعـيـ اـنـهـ اـمـانـةـ وـانـ التـفـرـيـطـ فـيـهـاـ خـيـانـةـ لـهـذـهـ الـاـمـانـةـ وـانـ الـواـجـبـ عـلـيـهـ المـصـلـ اـقـتـضـاءـ الـمـصـلـحـةـ وـفـعـلـ الـاـصـلـحـ لـيـسـ فـقـطـ مـجـدـ اـيـ مـصـلـحـةـ - [00:42:43](#)

فـلـاـ يـكـفـيـ اـنـ يـقـولـ اـنـ اـرـيدـ مـصـلـحـةـ لـلـيـتـيـمـ. لـاـ يـكـفـيـ. بـلـ ماـ هوـ الـاـصـلـحـ الـاـصـلـحـ لـهـ. هـذـيـ قـاـعـدـةـ لـهـاـ اـثـارـ عـظـيمـةـ جـداـ اـهـ وـلـاجـلـ ذـلـكـ كـثـيرـ منـ النـاسـ عـنـدـمـ يـصـنـعـ الـمـصـلـحـ يـسـمـعـ كـلـمـةـ الـمـصـلـحـةـ - [00:43:00](#)

يـسـتـخـفـ بـهـ اـحـيـانـاـ وـيـقـدـرـهـاـ. لـانـهـ لـاـ يـعـرـفـ مـاـ مـعـنـيـ الـمـصـلـحـةـ الشـرـعـيـةـ. فـهـوـ يـتـصـورـ يـقـولـ اـنـ الـمـصـلـحـةـ بـمـعـنـىـ اـفـعـلـ مـاـ تـشـاءـ وـانـهـ يـعـنيـ كلـ شـخـصـ يـقـدـرـ مـاـ يـشـاءـ فـيـجـعـ الـمـصـلـحـةـ مـقـابـلـةـ لـلـهـوـيـ. وـهـذـاـ غـلـطـ وـتـقـصـيرـ. فـهـذـهـ القـاـعـدـةـ عـظـيمـةـ لـهـاـ - [00:43:16](#)

كـبـيرـ فيـ مـصـالـحـ النـاسـ. اوـلـاـ اـنـهـ سـتـحـيـدـ الـاـهـوـاءـ وـالـمـصـالـحـ الشـخـصـيـةـ قـيـلـ الـمـصـلـحـةـ بـمـعـنـىـ مـصـلـحـةـ النـاسـ وـلـيـسـ اـهـ غـایـاـتـيـ اـنـ وـاـهـوـاـيـ الـخـاصـةـ. الـاـمـرـ الثـانـيـ اـنـهـ سـتـفـرـضـ ضـرـورـةـ الـاجـتـهـادـ كـيـفـ تـعـرـفـ الـمـصـلـحـةـ - [00:43:34](#)

لـابـدـ اـنـ تـجـتـهـدـ. لـاـ يـصـحـ اـنـ الشـخـصـ يـقـولـ اـنـ اـرـىـ اـنـ الـاـصـلـحـ لـهـذـاـ يـتـيـمـ مـثـلـاـ اـنـ دـخـلـ بـمـالـهـ فـيـ تـجـارـةـ كـيـفـ عـرـفـتـ اـنـ هـذـهـ التـجـارـةـ اـصـلـحـواـ لـهـ يـجـبـ اـنـ تـبـذـلـ جـهـدـكـ وـتـسـأـلـ مـخـتـصـيـنـ وـتـرـاقـبـ وـتـدـقـقـ حـتـىـ تـتـأـكـدـ فـعـلـاـ اـنـ هـذـاـ هوـ اـصـلـحـ خـيـارـ لـهـ - [00:43:55](#)

هـذـاـ يـفـتـرـضـ ضـرـورـةـ الـاجـتـهـادـ. الـاـمـرـ الثـانـيـ يـفـتـرـضـ الـظـوـءـ ثـالـثـ يـفـتـرـضـ يـفـرـضـ ظـرـورـةـ الـاعـتـبـارـ لـلـمـصـالـحـ الـعـامـةـ وـيـجـبـ اـنـ يـلـاحـظـ الـمـصـالـحـ الـتـيـ تـمـسـ النـاسـ كـلـهـمـ اـيـضاـ الـاـسـتـفـادـةـ مـنـ خـبـرـاتـ وـتـجـارـبـ الـمـعاـصـرـةـ. فـتـقـدـيرـ الـمـصـلـحـةـ - [00:44:16](#)

قـدـ يـكـونـ اـحـيـانـاـ سـهـلـاـ وـاضـحـ. وـقـدـ لـاـ يـكـونـ سـهـلـاـ قـدـ يـحـتـاجـ اـنـ اـشـاـورـ خـبـيرـاـ آـ اـسـتـشـيرـ خـبـيرـاـ فـيـ الـطـبـ اوـ فـيـ الـقـانـونـ اوـ فـيـ السـيـاسـةـ اوـ فـيـ الـاـقـتصـادـ اوـ فـيـ ايـ مـجـالـ حـتـىـ - [00:44:33](#)

اـسـتـطـعـ اـنـ اـصـلـ اـلـىـ ماـ هـوـ اـصـلـحـ لـانـ قـدـ تـكـوـنـ فـيـهـاـ قـدـرـ مـقـدـرـ لـهـذـهـ الـقـاعـدـةـ لـاـ يـعـنـيـ يـسـتـطـعـ الشـخـصـ بـمـجـدـ آـ التـفـكـيرـ الـبـسيـطـ اوـ الـقـراءـةـ السـهـلـةـ اوـ الـنـظـرـ الـعـقـليـ اـنـ يـصـلـ يـصـلـ يـصـلـ اـلـيـهـ - [00:44:46](#)

وـلـاجـلـ ذـلـكـ سـيـكـونـ يـعـنـيـ لـرـأـيـ الـخـبـراءـ هـذـاـ اـثـرـ وـالـرـجـوعـ لـيـهـمـ مـهـمـ فـيـ تـقـدـيرـ هـذـهـ الـمـصـلـحـةـ. اـذـاـ الـمـصـلـحـةـ مـعـتـبـرـةـ شـرـعـاـ وـهـيـ مـعـرـوفـ. فـاـذـاـ قـيـلـ اـنـ هـذـاـ مـعـرـوفـ فـيـ الشـرـعـ اـذـاـ يـجـبـ اـنـ يـكـونـ مـوـاطـنـ مـحـقـقـاـ لـلـمـصـلـحـةـ - [00:45:01](#)

اـهـ الـمـعـتـبـرـةـ. لـمـكـانـهـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ وـاـثـرـهـاـ تـسـتـطـعـ اـنـ تـوـظـفـهـاـ فـيـ مـجـالـ كـبـيرـ فـيـ مـتـغـيرـاتـ الـحـيـاةـ الـمـعاـصـرـةـ. خـذـواـ مـثـلـ اـهـ الـابـدـاعـ الـذـيـ اـنـقـنـهـ شـيـخـ الـاـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ رـحـمـهـ اللـهـ فـيـ كـتـابـهـ الشـهـيرـ السـيـاسـةـ الشـرـعـيـةـ فـيـ اـصـلـحـ الرـاعـيـ وـالـرـعـيـةـ - [00:45:20](#)

فـكـتابـهـ هـذـاـ اـنـطـلـقـ الشـيـخـ فـيـ اـولـهـ مـنـ قـاـعـدـةـ الـمـصـلـحـةـ فـابـدـعـ فـيـ آـ اـتـوـظـيفـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ فـيـ صـورـ وـمـسـائـلـ حـدـيـثـةـ فـيـ عـصـرـهـ نـظـرـاـ لـهـ اـعـتـمـدـ عـلـىـ قـاـعـدـةـ عـظـيمـةـ وـمـؤـثـرـةـ فـهـوـ بـنـىـ جـعـلـ مـنـظـوـمـةـ الـوـلاـيـةـ كـلـهاـ - [00:45:39](#)

قـائـمـةـ عـلـىـ الـمـصـلـحـةـ فـاـوجـبـ اوـلـاـ تـوـلـيـةـ الـاـصـلـحـ يـجـبـ اـنـ وـلـاـ اـصـلـحـ ثـمـ قـالـ كـلـ وـلـاـيـةـ اـهـ اـصـلـحـهاـ اوـ اـصـلـحـهـاـ فـيـ كـلـ وـلـاـيـةـ بـحـسـبـهـاـ. يـعـنـيـ

ما في شيء اسمه الاصلاح مطلقا. يعني شخص - 00:45:59

او مثلا يعني آآ يعني شخص او جماعة او آآ وظيفة تصلاح في كل شيء لا هو يقول القضاء له من هو اصلاح له. الامارة لها من هو اصلاح من هو اصلاح لها. آآ ولاية اليتيم له من اصلاح وهكذا. اذا هنالك تفكير في كيفية - 00:46:16

هذه القاعدة ثم قال الاصلاح يراعي الامثل ثم الامثل. بمعنى ان قد لا يتتوفر في زمان معين النماذج الاستثنائية المثالية. اما لضعف او عجز او غير ذلك فيقول نجتهد في كل امر بحسبها - 00:46:36

فقد آآ يكون شخص هو امثل الناس في هذه الولاية قد لا يكون هو قد لا يكون آآ يعني مريضا عنه لكنه هو امثله ايضا هذا نظر مصلحي وهكذا بدأ الشيخ يعمل هذه القاعدة في مجالات كبيرة لأنها فعلا قاعدة - 00:46:53

عظيمة اه التأثير. من خلال القاعدة اه نؤكد على اهمية الرجوع الى الخبراء والاستفادة منهم في تحقيق المصالح فالصالحة الشرعية لا يستقل الفقيه في آآ في تحديدها خصوصا في مثل زماننا الذي تعقدت فيه الامور بل يجب ان يتشارك - 00:47:10

الفقيه هو الخبير في في تقديرها لما؟ لأن الخبير له مساحة معينة في تقدير آآ هذه المصلحة والفقير له مساحة في ازال الحكم

الخبرير مثلا اه سيتحقق سبعة مناطق مؤثرة في الشريعة. عندنا الضرورة والحاجة والظرر والمصلحة واليسير والتابع والعرف. هذى مؤثرات في - 00:47:29

احكام الشرعية الخبراء سيساعدونا اصحاب من من يريد النظر الشرعي في تحديد مناطق هذه الاحكام ايضا في الامر الثاني
الخبير سيساهم في توصيف الواقعه فعندما نتحدث عن معاملة مصرفية معينة ما هي هذه المعاملة؟ يأتي الخبير المصرف فيبيين لك طبيعة هذه المعاملة قبل ان تعرف - 00:47:51

هل هي آآ فيها رباء؟ هل فيها غرر؟ هل فيها جهالة؟ لا يمكن ان تنزل هذه الاحكام؟ الا بعد ان توصف هذه الواقعه في المقابل هناك امور لا يستقل الخبرير بها - 00:48:16

الاحكام لا يستقل بها الخبرير. احكام الحلال والحرام والشرط والمانع. هذه احكام فقهية. ايضا تحديد الشروط والموانع اه تحديد تحديد الاثر يعني ما اثر الضرورة واثر الحاجة ومتى تستعمل المصلحة ومتى يستعمل اليسيير والتابع لا يستطيع الخبيثة - 00:48:27

مستقلة يستقل ايضا تخريج الاحكام هل هذه هل ما ضابط القتل العمد وشبه العمد؟ هل هذه هل هذا بيع؟ او جار نحو تفاصيل الاحكام قد لا يستقل خبير بها. ايضا الموازنة بالاحكام في حال تعارضها ايضا يستقل بها. نعم قد يعرف الخبرير هذه الاحكام. اذا كان -

00:48:46

عالمة بالشرع او سأل عالما بالشرع قد يعرف هذه الاحكام لا اقصد ان انه بالضرورة جاهل بها لكن قصدي انه لا يستقل بها اذا اجتمع النظر الفقه مع النظر مع نظر الخبراء تحققت المصلحة وكمل وقوى الاجتهاد في عصرنا ولاجل ذلك - 00:49:06

التطبيقات المعاصرة التي اجتمع فيها رأي الخبراء مع رأي الفقهاء كانت مؤثرة ولها يعني دور كبير كمثل اه الاجتهاد اه في المعاملات المصرفية المعاصرة. هي نموذج رائع جدا من اه - 00:49:25

اه يعني تحقيق مصالح الناس مع الالتزام بحدود الشريعة واجتمع فيها رأي الخبراء والفقهاء في صياغة اه يعني اه آآ والنظر في تفاصيل الاحكام على طبعا تفاوت في المدارس الفقهية ووجود اخطاء وانتقادات يعني ليس هذا يعني آآ تزكية مطلقة لها لكن آآ ذات الطريقة آآ لا شك انها - 00:49:40

يعني تستحق الاشادة الذكر بعد ذلك ننتقل الى القاعدة الرابعة من قواعد السياسة الشرعية المؤثرة وهي قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد. الموازنة بين المصالح فمن قواعد السياسة الشرعية ان يوازن الحاكم اه من له نظر مصلحي يحقق مصالح الناس بينما -

00:50:05

مصالح المصالح يختار الارجح سيختار ارجح المصالح او يدفع ادنى المفاسد حتى اه يحقق المصلحة العظمى اه للناس. وهذه قاعدة متفق عليها وهي قاعدة الموازنة اخذ فمن العلماء قواعد كثيرة كتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وارتكاب ادنى المفسدين في اعلاهم وتقديم الضروريات الحاجيات وال حاجيات - 00:50:34

على التحسينيات وتقديم الاصل على المكمل وقواعد كثيرة من قواعد الموازنات التي اعتبرها آآ الفقهاء رحمة الله. هذا الموازنة تراعي عدة آآ عدة امور. تراعي اول اولا اه وزن المصلحة - 00:50:58

المصادر ليست على درجة واحدة هناك مصالح طرورية هناك مصالح حاجة مصالح اقل تحسينية اه ايضا تراعي اه درجة الحكم. هناك اه اصول اسلام هناك واجبات وهناك مستحبات وهناك مباحثات - 00:51:15

ايضا تراعي النوع. هناك اه حفظ الدين حفظ النفس حفظ اه العقل حفظ الماء عرض حفظ آآ هناك شمول هناك مصلحة عامة مصلحة آآ خاصة. هناك ايضا قوة الواقع هناك مصلحة قطعية مصلحة ظنية. فتلاحظون - 00:51:29

اننا امام عدة اعتبارات ننظر فيها الى المصالح حتى نستطيع ان نحكم بينها في حال في حال تعارضها في الحقيقة اخواني واخواتي الكرام الموازنة من اعقد المباحث الفقهية من اعقد المباحث الفقهية. لماذا - 00:51:49

الذك لا تحكم بين مصلحة وفسدة بين خير وشر لا انت تحكم بين خيري خيرين وشر الشررين الواجب عليك ليس ان تفعل خير بل انت بين امرین اختار احسنهم او بين شرین ادفع شرهما - 00:52:08

وهذا ليس سهلا الصورة ليست صورة آآ شخص يقول عندي آآ مصلحة وعندي مفسدة استطيع احقق المصلحة وادفع المفسدة اذا الحمد لله هنا ليست محل اشكال. الاشكال اذا تدخلت بحيث لا يمكن الا ان تفعلهما جميعا - 00:52:29

فهل تفعل المصلحة المرتبطة بالمفسدة او تترك المصلحة لاجل مفسدة هنا يأتي دقة النظر ويأتي السؤال بناء على ماذا قدمت المصلحة او راعيت المفسدة بمعنى لو جاء لو جاء لو جاء مثلا ولو جاء شخص يسأل - 00:52:49

فيقول مثلا انا انا اريد ان آآ اخرج او اشارك في آآ البرنامج او هذا النشاط او هذه الولاية فيها مفاسد ضخمة جدا ولكنني اذا شاركت ساحق مصالح كبيرة - 00:53:14

فهنا اختلطت مفاسد مع مصالح فمشاركة ستحقق هي مصالح وقد تكون واجبات ومستحبات وفي نفس الوقت سيرتكب هو محركات وسيحصل مفاسد فلو قال قائل نقدم المصلحة لانها ارجح نقول بناء على ماذا؟ لماذا جعلت هذه المصلحة هي الارجح؟ لماذا لم تجعل نفسها هي الارجح - 00:53:32

وفي المقابل لو قال شخص لا يقدم المفسدة لانها ارجح نسأله نفس السؤال لماذا جعلت المفسدة هي الارجح فهذه القاعدة يستعملوها كثير من الناس وكأن امرا قضية سهلة بينما هي في الحقيقة من اعقد الامور - 00:53:56

فقاعدة ارتكاب ادنى المفسدين لدفع اعلاهما قاعدة سهلة جدا في النطق وتتجدها على كل الناس موجودة في كل البحوث ولكنه في الحقيقة هي في الاصل نتيجة فلما تقول هذا ادنى المفسدين - 00:54:11

بناء على ماذا حكمت على انه ادنى يجب ان تثبت لي ان هذا ادنى وهذا اعلى ثم ارتكبت الادنى لتندفع الاعلى وهذا اجتهاد صعب يحتاج الى معرفة اوزان المصالح والمفاسد واهل الشريعة راعت اه ان هذا ادنى وهذا اعلى يعني - 00:54:29

مسألة ليست سهلة ولاجل ذلك مما يعاد على كثير من المتحدثين من مصالح مفاسد انهم يتذمرون بطريقة واحدة فهو اما انه يغلب رؤية المصالح فدائما كلما سئل عن مسألة فيها اختلاط مصارع وفاسد - 00:54:51

يقول تف على المصلحة لانها اعظم وانها من باب ارتكاب ادنى المفسدة تندفع لهم. وهكذا في كل المسائل يسلك هذه القاعدة في المقابل يقابلهم طرف اخر ويأخذوا هذه القاعدة ايضا فيدفع كل مصلحة لانه يخشى من المفاسد - 00:55:08

وكلاهما مخطئ، يجب ان يكون لدى لدينا تصور تفصيلي نستطيع ان نقول هذا ارجح او هذا اقل. وهذا لا شك اقول انه اعقد مساء اعقد المباحث واديقها وهو يحتاج الى ملكة فقهية عميقة. يعني - 00:55:26

لا لا يكتفى فيها بدراسة المسائل يعني لا يصح هنا ان يقول شخص معتنى مثلا بدراسة المصالح والمفاسد. فهو يقرأ مثلا المسائل المتعلقة بهذا الباب ويدرسها ويقول انا - 00:55:46

اه بحكم تخصصي في هذا الباب لا هي ليست مساء ان تدرس ويكون شخص متخصصا فيها هي قوة ملكة فقهية ومقاصدية واصولية تؤهله للنظر في هذه القضايا وليس مجرد - 00:55:59

مسائل درسها الشخص اصبح متخصصا متخصصا فيها وهذا جزء من تعقيد باب السياسة جزء من تعقيد باب السياسة انه ليس مجرد مسائل كما سبق وذكرنا ان اذا جعلنا العلم السياسية مسائل - [00:56:15](#)

قد يكون اتي شخص فيدرسها فيتقنها السياسة الشرعية التي هي اجتهاد مصلحي بشأن عام هي ليست مجرد مساعي هي ملكة فقهية لا يكفي فيها مجرد دراسة علم معين هل تحتاج الى تأهيل فقهي واصولي وقوة اه وخبرة فقهية تؤهل للنظر في مثل هذه - [00:56:31](#)

المضائق والشدائد التي هي فعلا من المسالك الصعبة والوعرة في النظر اه الفقيه. هذه اذا اهم القواعد اه المؤثرة في السياسة الشرعية التقىيد المباح خراف الحاكم خلاف وآآ ان التصرف منوط بالمصلحة آآ الموازنة بين المصالح والمفاسد فهذه قواعد آآ دقيقة - [00:56:55](#)

ومؤثرة في النظر اه السياسي اه الفقير. بعد ذلك نأتي الى التطبيقات المعاصرة في السياسة الشرعية اه سنختتم بذكر عدد من التطبيقات في السياسة الشرعية. والهدف من هذه التطبيقات اه ان يجعلها نماذج لكيفية النظر - [00:57:25](#)
الفقهي في آآ المسائل المعاصرة المرتبطة آآ بالصالح. بمعنى لا يهمنا هنا ان نذكر آآ راجح في آآ مسألة ما او ان هدفنا هو تقرير مسألة معينة انما الهدف هو ان نركز او نضع آآ - [00:57:44](#)

انا على محل البحث والتأثير في السياسة آآ الشرعية. لدينا حقيقة تطبيقات كثيرة سنتحصر على بعضها وندير قل فيها حتى تتضح اه مجال النظر المسرحي فيها. من التطبيقات المعاصرة الانتخابات. الانتخابات المعاصرة طريقة اه جديدة - [00:58:05](#)

لم تكن موجودة في آآ التراث الاسلامي. لم تكن موجودة بمعنى بهذه الطريقة اه الجديد فيها ان المشاركة ستكون لعموم الناس فيشارك اكثر الناس وعمومهم في انتخاب آآ الحاكم او انتخاب آآ مثلا البرلمان او انتخاب اعضاء - [00:58:25](#)
مؤسسات تنفيذية اخرى فهذا الطريقة طريقة جديدة لم تكن موجودة فيما سبقا بسبب انها اه ارتبطت بتقدم وسائل التقنية والاتصالات فلم يكن متصورا في السابق انه يمكن اخذ رأي الناس في اي في مثل هذه القضايا - [00:58:46](#)
اه ولاجل ذلك كان الاختيار والانتخاب سابقا مقتضرا على فئة معينة. في عصرنا اصبح اه الانتخاب اه مطبقا في اه يعني اكثر دول العالم على تفاوت انواع هذا الانتخاب فما حكم هذا الانتخاب - [00:59:06](#)

هل يقال ان في هذا الانتخاب اي مخالفة شرعية؟ في اول شيء في الاجتهاد السياسي هل هناك ان ننظر؟ هل هناك نص تعارض يعارض هذا الامر لأن الاصل عندنا هو الاباحة - [00:59:24](#)

فإذا كان هناك نص ننظر هل هذا الاجتهاد المصنعي يعارض النص من كل وجه؟ او يمكن ان لا يعارضه؟ فيبدأ هنا النظر. عندما نتأمل ما الاشكال في وجود انتخابات اه عامة اه ان اي نظام يضع له انتخابات عامة يشارك الناس فيها - [00:59:37](#)
اه في في الاختيار. هل هناك اه نصوص شرعية تعالجها اه عندما نتأمل نجد ان من المحتمل يقال ان هناك نص وهو شروط الولاية ان اه الشريعة جاءت ان الولاية لها شروط - [00:59:56](#)

اليس اي شخص يتولى الولاية والانتخابات المعاصرة قد لا تشترطها لكن هنا نقول ان هذا ليس مرتبطة بالانتخابات ممكنا ان يوجد في الولاية شروط. ليس مرتبطة باصل الولاية. قد يقال ان الانتخابات يشارك فيها جميع الناس - [01:00:13](#)
وعلى اختلاف مؤهلاتهم واحوالهم. والولايات في الشريعة يحتاج فيها شروط لانها من قبل الشهادة لكن ايضا يقال ان الانتخاب المعاصر ليس شهادة في الحقيقة. ليس من قبل الشهادة وانما من قبيل رضا الناس واختيار و اختياره. اذا ادرنا النظر بهذه الطريقة سنجد انه ليس - [01:00:30](#)

هناك ما يمنع هذه الطريقة وانما هي طريقة مصلحية واجتهاد مصلحي مؤثر اذا رأى الناس انها طريقة نافعة لهم ومحققة لهم وقد يختلفون قد تكون احيانا واجبة لانه لا يمكن - [01:00:51](#)
منها وقد تكون احيانا ليست اه لبها الامر. بحسب يعني النظام الزمان المكان فهي بهذه الطريقة اجتهاد مصلحي اه يستفاد

فيه من اه الخبرة المعاصرة من دون اي معارضة للنص اه الشرعي - 01:01:05
اه من التطبيقات ايضا المهمة وهي يعني نموذج ممتاز ايضا لاظهار اه كيفية عمل السياسة الشرعية اه مسألة التعويض عن الطلاق التعسفي. من مسائل اه الشایعة والموجودة في عدد من القوانين - 01:01:22

ما يسمى بتعويض الطلاق التعسفي وذلك ان الطلاق عندما يصدر في الوضع الطبيعي لوجود مشكلة او لسبب معين فانه لا لا يقول لا اشكال في ذلك لكن اذا كان مبني على اه اضرار بالزوجة تعامل اضرار بالزوجة او مبنيا على اه عدم سبب حقيقي وانما هو استخفاف - 01:01:44

ونحو ذلك فانهم يقولون اه نظرا للضرر الذي حل بالمرأة سنفرض تعويضا على الزوج ان يدفع هذا الامر. فما حكم هذا التعويض اه عن الطلاق ان يلزم الزوج بدفع تعويض مالي سواء نفقة مثلاً ثلاث سنوات او نفقة سنتين او مبلغ مالي مقطوع. ما حكم اه - 01:02:04

الزوج بهذه آآ النفقة او بهذا بهذا التعويض ايضا هذا اجتهاد مصلحي يراعي اه مصلحة المرأة وضررها. هل هناك نص يعارضها نعم هناك نص فقبل ان آآ نقارن او نفحص الاجتهاد المصلحي يجب ان نعرف حدود النص هنا. النص المعارض هنا آآ - 01:02:27
قاعدة يعني ممكن نقول يعني بما قاعدتان الاولى الاصل حرمة مال المسلم لا يجوز ان يفرض على احد مال الا بمسوغ شرعى الزام الزوجة ان يدفع مالا هذا يعني الاصل براءة ذمته فيجب ان يكون هناك مسوغ لالزام هذا الامر. الامر الثاني ان الطلاق هذا - 01:02:50

الذي فيه ضار كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ولم لم تضع الشريعة له اي تعويضات فمعناه انه ان الضرر المذكور ظرر غير معتبر شرعا وبناء عليه ذهب بعض الفقهاء آآ المعاصرین الى منع هذا الطلاق وانه غير مشروع - 01:03:12
لما؟ لانه اخذنا الزوج بغير حق بوجه حق بغير وجه حق والامر الثاني ان هذا الظرر المذكور اه غير معتبر شرعا لم تلتفت اليه. اه الشريعة اضافة الى ان تقدير اه الطلاق بانه تعسفي او غير تعسفي اه يعني فيه - 01:03:29
التجاوز لانه آآ لانك لا تعرف تفاصيل آآ يعني الحياة الزوجية وقد لا يرغب الزوج او لا ترغب الزوجة في في استمرار الحياة لاي امر فتظننه تعسفي وليس كذلك. يعني تقدير التعسفي ايضا فيه قدر من من الاشكال فيرون ان هذا الامر غير مشروع وانه اه ولو كان مراعيا - 01:03:46

المصلحة لكنه مخالف للنص فلا يعتبرونه سياسة الشرعية نعم اذا كان التعويذ من قبل المتعة فلا اشكال لأن المتعة فيها خلاف وقال بعض الفقهاء وجوبها مطلقا فاذا كان سيعطى آآ التعويض من باب المتعة فتكون بقدر المتعة - 01:04:06
فهذه امرها سهل. ويكون من باب اخذ برأي فقيهي معتبر والزام به حكم القاضي يرفع الخلاف اذا كان هناك مصلحة. فهنا امورهم محتمل لانها مسألة فقهية وسائفة واذا اجتهد القاضي اجتهادا مؤهلا اراد مصلحة فيكون سائغا لكن الاشكال ان التعويض - 01:04:28

لا يقتصر على مجرد المتعة اليسيرة وانما يكون تعويضا يتتجاوز ذلك يرى ايضا فقهاء يرى اخرون ان آآ ليس هناك آآ معارضة للنص. وجه ذلك عندهم يقولون ان - 01:04:48

الطلاق الذي آآ لا تعويض فيه هو الطلاق الشرعي الذي جاءت الشريعة باعتباره وهو آآ اذا كره الزوج آآ يعني خلق لزوجته ولم ولم يمكن يعني اصلاح اصحاب بينهم او الزوجة طلبت الزواج فاراد ان يسرحها باحسان يعني هناك اسباب شرعية معتبرة اما الطلاق - 01:05:03

الذي آآ مقصده الضرر فهو غير طلاق شرعى. فهو ليس طلاقا شرعيا ولو ما امضيت احكامه لكن يرون انه طلاق غير شرعى ويرون انه جاءت احكام شرعية بالعقوبات المالية فهذا جزء من العقوبة المالية التي يفرضها الحاكم من باب التعزير له - 01:05:23
يعني كأنها تعزير الزوج بناء على على ما ارتكب. فالاحظوا انهم يجتهدون في اخراج هذه الصورة من اه اه كونها معارضة معارضة للناس. اه وكما ذكرت ان ليس المقصود هنا ان نحرر قول في هذه المسألة او اه نذكرها لاجل - 01:05:41

يعني اه توضيح كل ما يتعلق بها وانما المقصود بيان كيف تتحرك السياسة الشرعية في مثل هذه المسائل ايضا من التطبيقات المهمة التقنيين القضائي التقنيين القضائي. اه التقنيين القضائي بمعنى وجود انتظمة اه في جوانب اه - 01:06:02

معينة تكون المواد محددة ويحكم القاضي في ضوئها ولا يتتجاوزها هذه بهذه الصورة المركبة في عاصمتنا هي صورة لم تكن موجودا بهذه الطريقة سابقا. نعم سابقا كان هناك نماذج شبيهة بها - 01:06:22

يا اخي لم تقم بهذه الدقة يعني مثلا اه الزام الحاكم القاضي بان يحكمه بمذهب معين موجود لكن لم تقم بمثل اه التفاصيل الموجودة في حالة التقنيين المعاصر كما تعلمون ان التقرير المعاصر كان فيه خلاف اه يعني اه شهر - 01:06:37

اه اكثر الفقهاء المعاصرین على على جوازه وذهب بعض الفقهاء الى منعه. الذين منعوه ايضا رأوا انه اجتهاد مصنعي لكنه يخالف النص وجه مخالفة للنص انهم رأوا ان القاضي يجب عليه ان يحكم - 01:06:55

بما يعتقد هو ونحكم بينهم بما انزل الله فالحكم يرجع الى رأي القاضي واجتهاده وليس ان يفرض عليه رأي لا يعتقد انه صواب. فيرون ان هذا يخالف النص اه الشرعي - 01:07:10

المجيز لا يرانا هذا من قبيل آآ يعني آآ الحكم غير ما انزل الله او او انه مخالف للحكم للحق بل هذا من قبيل الاجتهاد السائق. ايضا قول المانع يقول هذا فيه مفسدة - 01:07:28

ويذكر عدد من المفاسد. وهنا دخلوا في جانب السياسة الشرعية يعني استدلالهم ثم معنى متعلق باصل النص وثم نوع اخر من ادلته المتعلقة بالسياسة الشرعية يقولون هو اجتهاد مصلحي ولا نص فيه لكنه فيه مفاسد فيمنعونه من باب - 01:07:44

المفاسد واما المجيز ايضا يذكر ان المصالح المترتبة عليه اعظم. وكما ترون ان هذه ايضا اجتهاد مصلحي وتعددت فيه الرؤى كلها في دائرة لا تخالف النص آآ الشرعي على خلاف بينهم - 01:08:03

ايضا من التطبيقات المعاصرة اه درجات التقاضي درجات التقاضي. فمن العرف القضائي العدلي المعتمد في زماننا اه في كل نظام تقريبا ان آآ القضاء على درجات وهناك درجة ابتدائية وهناك درجة عليا - 01:08:22

ينظر القاضي اولا اه في القضية ثم اه تنظر بعد ذلك نظرا اخر الى محكمة او يعني درجة عليا والسبب في ذلك لماذا النظام القضائي المعاصر جعل هناك درجتين او احيانا ثلث درجات - 01:08:40

هو محاولة الى تحقيق العدل والاجتهاد وتحجيم اثر الاهواء والمصالح. بمعنى هم يعني يقولون ان القضاء قد يخطئ قد تدخله مصالح او نحو ذلك فحفظه لحقوق الناس وتحقيقا للعدل نجعل القضاء على عدة درجات حتى تخف - 01:08:58

اشكالات آآ الخطأ والظلم ونحو ذلك. هي لا يمكن ان تزول. لكن تخف الى ادنى حد. فهذا اجتهاد مصلحي يسعى الى تحقيق المصلحة ودفع الضرر. هل في هذا الاجتهاد ما يخالف الشريعة - 01:09:18

بالتأكيد لا وجود له بتاتا. اه ولو اه يعني ولو كانت هذه الصورة بهذه الطريقة لم تكن موجودة تماما في في تاريخنا الاسلامي لماذا؟ لانهم لم يحتاجوا اليها. لم تكن الامور اه والمصالح ممكنة في زمانهم او محتاجة اليها بحيث يلجؤون لمثل هذه الطريقة - 01:09:32

نعم وجدت تطبيقات شبيهة بها. شبيهة بها لكنها كانت محدودة لم تكن هي يعني الاصلاح نعم كان هناك بعض الاقضية آآ يطلب قاضي القضاة في زمانهم يطلب من القضاة في عصرهم ان يرفعوا اليه بعض الاقضية حتى يحكموا فيها. فهنا في الحقيقة اشبه - 01:09:52

في درجتين لكن لم تكن عامة انما كانت يعني محدودة واستثنائية بخلاف في عصره اصبحت العام. اذا هذا مجتهد مصلحي يحقق مصلحة الناس في الشأن العام ولا اه يعارضوا نصا شرعيا - 01:10:11

ايضا من التطبيقات اه تحديد المهر وهذه مسألة ايضا شائعة في عصرنا. اه الاصل في الشريعة انه لا حد لاعلى المهر كما قال تعالى واتيتم احداهن قنطرارا حتى لو ات اعطى زوجته اعلى ما ينفي الاموال فليس هناك في الشريعة ما يمنع من ذلك - 01:10:27

لكن اه نظر بعض الناس او بعض المعاصرین اه هل يسوغ ان يحدد المبلغ الاعلى ويقال للناس انه لا يسوغ لكم ان في المهر مبلغا

- معينا لم ليس لاجل اهواننا او مصالحنا بل لاجل المصلحة العامة آآ تيسيرا للزواج على الشباب وآآ يعني دفعا آآ يعني التنطع -

01:10:46

تعنت بعض الالویاء واستغلالهم لهذا الامر في تحقيق مصالحهم الشخصية ونحو ذلك. هل يسوغ تحديد يعني اه اه هذا سقف للمهر في الاصل الشرعي هو مباح فهل يصوغ تحديده لمصلحة شرعية؟ نعم. كقواعد شرعية لا اشكال في ذلك. لا اشكال في ذلك اذا وجدت مصلحة شرعية ان يحدد المهر - 01:11:10

الى يكونوا يعني، اه محقق - 01:11:36

للمصلحة وقد يفتح مفاسد اخرى. هنا يأتي تحقيق المناطق في تقدير هذه آآالمصلحة من المسائل ايضا المهمة ويعني يعني الظاهرة في الاجتهاد المصلحي والسياسي اه الالزام بحقوق العمال. حقوق العمال. في الانظمة المعاصرة هناك اه ترتيبات كثيرة لحق اه الموظف والعامل - 01:11:57

يعني اه على رب العمل او على رئيس الادارة او نحو ذلك هناك حقوق لهم في آآ وقت الراحة في الاجازة في الرواتب يعني هناك تفصيلات لا يسوغ رب العمل ان - 01:12:25

مخالفة اوقات الدوام وساعاته واوقات الراحة والاجازات ونحو ذلك. لا يسوغ له ان يخالفها في اصل الشرعي هي من قبيل المباحثات بمعنى يسوغ شرعا ان اه يعمل معه طيلة ايام الاسبوع ولا يلزم ان يعطيه راتبا على اه يعني اه - [01:12:42](#)

يوم لم يعمل فيه ولا يلزم آآ يعني الكثير من الترتيبات ليست لازمة في الاصل الشرعي. لكنها في عصرنا لما تغير طبيعة نظام العمل واصبح للدولة سلطة عليه اصبحت من الضروري والمهم ان تتدخل الدولة في حماية حقوق العمال وحقوق الموظفين -

01:13:03

حتى لا يكون تحت سطوة واستغلال اصحاب اه يعني رؤسائهم واصحاب المال الذين قد يستغلونهم بما يضرهم يعني فوضع في ذلك تشريعات عدة هي آآ من قبيل حفاظ حق العامل وحماية مصلحته - 01:13:23

ما الحكم الشرعي في هذا الامر الحقيقة هي من قبيل المباح لكن نظرا لانها اه تتحقق مصلحة وتدفع مفسدة وتراعي متغيرا لم يكن موجودا سابقا فلا شك انها من قبيل - 01:13:45

ما حكم ان تغلق المحلات لاجل اداء صلاة الجمعة - 01:14:51

بعض كثيرون من الناس - 01:15:06

ان هذا الاغلاق مبني على وجوب صلاة الجمعة فيقول يجب ان تغلق المحل لأن صلاة الجمعة واجبة وهذا في الحقيقة اه
ليس ليس دقيقا. لماذا؟ لأن اه صلاة الجمعة - 01:15:19

اـهـ قـدـ يـؤـخـرـ اـغـلـاقـ المـحـلـ إـلـىـ وـقـتـ الـاـقـاـمـةـ وـيـصـلـيـ مـعـ الـجـمـاعـةـ بـيـنـماـ هـوـ مـلـزـمـ اـنـ يـغـلـقـ مـعـ الـاذـانـ فـلـيـسـ وـاجـبـ عـلـيـهـ بـاـتـفـاقـ الـمـسـلـمـيـنـ اـنـ

يغلق مع العاذن الامر الثاني انه يمكن ان يصلى الجمعة - [01:15:37](#)

آ يعني في غير المسجد ولا يجب ان تصلى الجمعة في المسجد عند رأي اكثرا العلماء آ ليه يعني المسألة ليست مرتبطة صلاة الجمعة وانما هي مرتبطة بالسياسة الشرعية بنظام يمنع لاجل مصلحة شرعية - [01:15:51](#)

وبناء عليه لأننا لأن بعض الناس ارتبط عندهم اه الموضوع بأنه يجب لوجوب صلاة الجمعة أصبح بعض الناس يعني يشكل عليهم ويقول ان هناك خلاف بين العلماء في وجوب صلاة الجمعة وبناء عليه فلا يعني يجوز الالزام مثلا في مسألة آ فيها خلاف -

[01:16:13](#)

فاصبح من يدافع عن هذا القرار يضطر ان يقول هذا الخلاف مثلا ضعيف او آ غير معتبر او نحو ذلك في الحقيقة انه لا لا حاجة لكل هذا لأن هذا القرار ليس مبنيا على صلاة على وجوب صلاة الجمعة. هو قرار - [01:16:33](#)

سياسي يتقصد مصلحة شرعية عامة لكن المصلحة الشرعية هنا ليست من جنس المصالح المادية المعتادة بل مصلحة دينية مصلحة ان ربى ان العامل يؤدي الصلاة مع الناس لا ينشغلون ببيعهم وتجارتهم ان تبقى الصلاة حاضرة شأنها - [01:16:51](#)

ليس صحيا ان تقام الصلاة وتذهب والناس يبيعون ويشترون لأن ثم شعيرة عظيمة قد مرت عليهم وايضا محافظطة على وجوب صلاة الجمعة لأن ترك آ هذا الامر قد يؤول عند بعض الناس هي ترك صلاة الجمعة سواء قلنا انها واجبة او قلنا انها مستحبة لا لا

يختلف الحكم - [01:17:11](#)

فمثل هذا القرار لا يختلف فيه حكم سواء قلنا انها واجبة او مستحبة لانه سيتحقق مصلحة شرعية. ولا شك ان هذا قرار نافع وعظيم وممتاز ومصلحته مصلحته ظاهرة ولا يشك احد بعد هذا انه قرار اه صحيح. فالذى يعترض عليه لانه يقول - [01:17:32](#)

اه صلاة الجمعة اه ليست واجبة هو في الحقيقة يعني دخل مدخلا اه غير صحيح وبناء عليه فلو افترضنا زال هذا القرار او لن يوجد لو لم يوجد هذا القرار. لو سألنا احد في اي بلد ليس بهذا القرار او الغي هذا القرار - [01:17:48](#)

اه فما حكم اغلاق المحلات وقت اذان الصلاة لن اقول لن يقل احد يجب عليك اه اغلاق المحل وقت الاذان. انما سيكون واجب عليه هو اداء الجمعة فاذا امكن ان يؤدي الجمعة في المسجد فهذا افضل شيء. فاذا لم يمكن - [01:18:05](#)

يؤديها بمن معه في المحل او بمن معه من جيرانه الذين حوله ان قال انا لا استطيع. لو قال العامل قال انا لا استطيع ان اؤدي الجمعة لأنني على رأسي عمل ولا استطيع - [01:18:23](#)

فنقول له اذا لا يكلف الا وسعها. اصلی لوحده وسقطت عنك الجمعة فلا حظوا كيف تغير الحكم لآن آ القراء الاول كان نافعا لحفظ على حق آ هذا العامل ان يؤدي - [01:18:38](#)

اه في المسجد. وبناء عليه فاذا قال احد هذا الكلام ذكرته قبل قليل لا يقال انت متناقض عما كنت تقوله سابقا لأن هناك قرار سياسي مصلحي فبني على الحكم اذا زال القرار فلا يمكن ان اه الزم الناس ان يغلقوا محلاتهم بدون اه يعني - [01:18:53](#)

آ بدون مصوغ وانما يكون واجب عليه فقط ان يؤديوا صلاة الجمعة. اذا لم يستطع فلن يكلف الله نفسها فلان يكلف الله نفسها الا وسعها ولا يلزم ان يتضرر في معيشته - [01:19:12](#)

آ يعني آ يعني يعني ان يقال يجب عليك ان تؤدي صلاة الجمعة ولو تضررت ضرت في معيشتك ولو حصل عليك ضرر في معيشتي اذا هذا اجتهاد ايضا تطبيق من التطبيقات الجيدة في السياسة الشرعية. لكنه يختلف عما سبق انه متعلق - [01:19:25](#)

مصلحة دينية مصلحة اه دينية. فالصلحة ليس بالضرورة تكون دائمة مصلحة معيشية ودنيوية بل قد تكون ايضا مصلحة دينية بل هي من اعظم اعظم آ المظاهر. اذا اخواني واحواتي حفظكم الله حفظكم الله ورضي عنكم. هذه تطبيقات - [01:19:43](#)

المقصد منها ليس اه بيان حكم كل واحدة منها دراستها فقهيا وانما اه اه يعني وضعها اه تحت مجهر الفحص للكشف عن كيفية النظر السياسي. وكما ترون ان النظر السياسي مؤثر جدا في في هذه اه الاحكام. اه - [01:20:01](#)

آ سواء بما فيه من الزام او بما فيه من مراعاة آ المتغيرات آ اسأل الله باسمائه الحسنى وصفاته العلي ان يرزقنا واياكم العلم نافع والعمل الصالح والاخلاص في القول والعمل. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:20:21](#)